المعايير الموحدة كمصدر من مصادر المعلومات

الدكتور محمد عودة عليوي (*)
الدكتور مجبل المالكي (**)
آمال عبد الرحمن عبد الواحد (***)

المقدمة

يشكل التقييس نشاطاً انسانياً عبر كل العصور الاَ ان اهميته ازدادت بمرور الزمن بفضل التقدم العلمي والتقني الذي يشهده العالم المعاصر فظهرت الحاجة الى تصنيع افضل للبضائع والسلع والاجهزة فظهر التقييس كنظام يمكن من خلاله تطوير معايير الانتاج ومنتجات الصناعة على المستوى القومي والدولي.

ولعل اقدم المبادرات القومية للتقييس تتمثل في لجنة التقييسات الهندسية البريطانية British Engineering Standards Committee التي تأسست عام1901 وكذلك مكتب التقييس القومي، وقد جاءت هذه المعايير كحاجة مرتكزة على مبدأين هما:

1- الملاءمة والتوافق مع حاجات الصناعة وانجاز مثل هذه الحاجات المميزة.

2- الآخذ بنظر الاعتبار مصلحة وفائدة المنتجين والمستهلكين[1]

وفي الولايات المتحدة الأمريكية برز المعهد القومي الامريكي للتقييس (ANSI) American National Standards Institute كواحدة من المنظمات القومية المختصة بشؤون المواصفات وتوحيد المقاييس وهو ليس منظمة حكومية حيث تكون العضوية فيه اختيارية، وقد تأسس في عام 1918 ويبلغ عدد الأعضاء المنتمين للمعهد حوالي 900 شركة تجارية وغير تجارية و (200) منظمة منتجة للمقاييس[2]. وتتوالى المبادرات والهيئات الدولية للتقييس في كل من هولندا (1961) والمانيا (1917) وفرنسا وسويسرا (1981) وبلجيكا وكندا (1919) والنمسا(1920) والمجر وايطاليا واليابان (1921) وبعض الهيئات القومية قد تغير اسمها نتيجة للتوسع في اعمالها كما في الولايات المتحدة حيث انشئت الجمعية الأمريكية للتقييس وبقيت حتى نهاية عام 1968 ثم اعيد انشاؤها بأسم

(*) أستاذ مساعد / قسم المعلومات والمكتبات/ كلية الآداب/ جامعة البصرة.
(**) أستاذ مساعد / قسم المعلومات والمكتبات/ كلية الآداب/ جامعة البصرة.
(***) أستاذ مساعد / قسم المعلومات والمكتبات/ كلية الآداب/ جامعة البصرة.

المعهد القومي للتقييس[3] اما في مجال المعلومات والمكتبات فقد اصبحت مختلف جوانب العمل وما يرتبط بها من المؤسسات والهيئات والأنشطة في ميادين الانتاج والاقتناء والتنظيم والادارة مجالاً خصباً للتقييس، ويعد مجال المكتبات والمعلومات من المجالات الحديث نسبياً التي دخلها هذا النشاط بمستوى الرسمي على ايدي هيئات التقييس القومية والدولية، اما على مستوى غير الرسمي فيمكن القول ان التقييس قديم قدم المكتبات وقد ارتبطت البواكير الاولى للتقيس بنشأة وظهور الفهارس للتصانيف الاولى للمكتبات، ويعد اخترع الطباعة نقطة تحول في تاريخ التقييس فقد ادى ظهور اوعية المعلومات الى وجود ممارسات متنوعة لانتاج واخراج الاوعية، بما يسهل عملية التحقق ذاتية كل وعاء وتحديد محتوياته، ويمكن ارجاع التاريخ الحديث الى المعايير في مجال المكتبات والمعلومات في بداية الأربعينيات من هذا القرن وعلى وجه التحديد عام 1841 حينما وضع (بانتيزي) اللبنة الأولى لقواعد الفهرسة الوصفية. وقد استخدمت كلمة معايير (Standards) في مجال المكتبات والمعلومات منذ نهاية القرن التاسع عشر وعلى وجه التحديد عام 1894 حينما تبنت جامعة ولاية نيويورك عبارة (الحد الأدنى من المتطلبات لمعايير المكتبات الكبرى) [4] وخلال القرن العشرين زاد استخدام التقييس في هذا المجال وخاصة بعد انشاء وظهور الجمعيات المهنية التي كانت موجودة منذ اواخر القرن التاسع عشر مثل الأتحاد الدولي للمعلومات والتوثيق والجمعية الأمريكية للمكتبات. وبذلك فأن التقييس بمستواه الرسمي قد دخل الى المجال حديثاً، وعلى الرغم من ظهور هيئات التقييس منذ بداية القرن العشرين الا أن جهود هذه الهيئات ظل مهملاً حتى الثلاثينيات من القرن العشرين لانشغالها بأعداد ونشر المعاير في المجالات الصناعية والتجارية. ويعد مجال(الأنتاج واخراج اوعية المعلومات) من المجالات الاولى التي حظيت بالتقييس، وكانت هيئات التقييس في كل من افريقيا والدانمارك من اسبقت الهيئات التي اصدر معاير بهذا الخصوص. ففي عام 1935 صدر عن هيئة التقيس الامريكية معياراً بعنوان Reference data and arrangement of periodicals وكذلك اصدرت هيئة التقييس الدانمركية عام 1935 ايضاً اول معاييرها بعنوان Periodicals : Bibliographies striop كما اصدرت فرنسا من خلال هيئة التقييس القومية(هفت AFNOR) أول معاييرها عام 1942. ويعد (مهم: ISI) من أنشط هيئات التعين القومية.

تعريف المعايير الموحدة

المعايير الموحدة أو المواصفات القياسية standards هي المواصفات الفنية وغيرها من الوثائق التي تشتمل على مجموعة من الشروط التي ينبغي توافرها ويمكن لهذه المعايير الموحدة ان تصدر عن الشركات او الجمعيات أو الاتحادات أو الاجهزة الحكومية والمنظمات الأقليمية أو الدولية المهتمة بالتوحيد القياسي الذي يتضمن تحديد كمية او نوعية او نمط او طريقة او وحدة للقياس ملزمة او متفق عليها لكي تتبع كحد ادنى مشترك او كنموذج يحتذى به [5].

ويرى حشمت قاسم ان هناك كلمة اخرى قريبة لكلمة standards وان كانت على تدل على شيء مختلف الى حد ما وهي specifications ويقابلها في العربية المواصفات ويبدو ان هذا الآختلاف بين الاثنين لا يتعدى حدود النظر حيث يستعمل كلا المصطلحين في الحياة العملية حتى من جانب الهيئات الرسمية استعمالاً تبادلياً ويدعم وجهة النظر هذه ذلك التركيب اللغوي (المواصفات القياسية) (standard specifications) الذي يجمع الفكرتين معاً في اسلوب واحد تقريباً، والمعايير الموحدة هي عبارة عن قواعد خاصة بنوعيات المنتجات الصناعية واحجامها واشكالها الا انه من الممكن التوسع في هذا التعريف ليشمل بعض مجالات النشاطات الاخرى كالطرق والاساليب المتبعة في تجهيز سلعة معينة او اعداد عمل معين ومن هنا فان المعايير الموحدة اكثر من مجرد شكل من اشكال الانتاج الفكري في العلوم والتكنولوجيا وانما هي عنصر يمكن لحياتنا اليومية ان تصبح بدونه ضربا من المستحيل وليس ادل على اهمية التقييس ما سجله هولمستروم E. Holmstrom ان اختلاف مواصفات المسامير اللولبية في بريطانيا عما هو عليه في الولايات المتحدة قد اضاف الى تكاليف الحرب العالمية الثانية ما لا يقل عن مائة مليون جنيه، هذا وقد اهتمت وسائل الاعلام في الغرب في السنوات الاخيرة بابراز ما تعانيه جيوش حلف شمال الاطلنطي نتيجة لتعدد مواصفات الاجهزة والمعدات العسكرية التي تنتجها مختلف دول الحلف [6].

وقد تتخذ المعايير الموحدة اشكالاً كالقواعد rules والتقنيات الدولية والانماط التنفيذية Performance Standards والقوائم Lists والمواصفات Specifications وغيرها ويظهر من خلال ذلك ان هناك قدراً من التداخل والتشابك بين هذه الانماط

والاشكال بل ان بعضها قد ينتقل الى فئة اخرى في ظروف معينة وتستخدم كلمة معايير لتضم كل هذه الانماط بداخلها.

اما بالنسبة للمبادئ والاسس التي يبنى عليها التقييس والتي تساعده في تحقيق اهدافه فتكمن في الاتي [7] :

المبدأ الاول : التقييس في جوهره عملية تبسيط للاشياء.

المبدأ الثاني : التقييس عبارة عن نشاط اجتماعي بالاضافة الى انه نشاط اقتصادي وينبغي ان ينمو ويزدهر بالتعاون من قبل جميع المهتمين به.

المبدأ الثالث : ان نشر المعيار فقط عمل محدود القيمة ما لم يتم تنفيذه او تطبيقه فعملية اعداد المعايير دون التزام بتطبيقها يفقدها قيمتها تماماً.

المبدأ الرابع : عند اعداد (انشاء) المعايير فان العملية التي ينبغي ان تراعى هي عملية الاختيار الذي يعقبه التحديد (للاولويات) .

المبدأ الخامس : ينبغي مراجعة المعيار على فترات منتظمة وتعتبر هذه المراجعة عملية ضرورية وتتوقف على بعض الظروف الخاصة مثل طبيعة المجال.

المبدأ السادس : عند تحديد خصائص منتج ما ينبغي ان تشتمل المواصفة على الطرق والاختيارات التي تحدد ما اذا كانت المادة مطابقة للمواصفات ام لا.

المبدأ السابع : ينبغي ان يتدارس موضوع ضرورة الالزام القانوني للمعايير القومية بحيث تؤخذ في الاعتبار طبيعة المعيار ومستوى التصنيع، والقوانين السائدة في المجتمع الذي يعد من اجله المعيار.

المنظمة الدولية للتقييس International Organization for Standardization : ISO

وهي المنظمة والهيئة الرئيسة لوضع المقاييس على المستوى العالمي وتعمل مع اكثر من (90 هيئة) على نحو متماسك وتنشط من خلال حوالي (200) لجنة فنية متخصصة مع ممثلي الدول الاعضاء لتحقيق الاهداف التالية :

- اعداد المقاييس الجديدة والتوصيات وتعديل المعايير القديمة.
- تبادل المعلومات بين المنظمات الاعضاء.
- بث ونشر وثائق التقييس.

ويشارك حوالي (100) مائة الف خبير في اعمال هذه المنظمة التي اصدرت اكثر من ثلاثة الاف مقياس عالمي وتسهم بطريقة فعالة في اعمال (UNISIST) النظام العالمي للمعلومات العلمية وبصورة رئيسة من خلال لجنتها الفنية (ISO / Tc 46) المتخصصة بالتوثيق والمعلومات ومن امثلة نشاطات التعاون المشترك العمل في مشروع الرقم القياس الدولي للمسلسلات (ISSN) والنظام الدولي لبيانات المسلسلات (ISDS) ودليل عمل واعداد المكنز. وقد ارتبطت حديثا مع اليونسكو لاقامة شبكة معلومات (ISONET) ولها مركز متخصص للمقاييس في مجال المعلومات العلمية والفنية في مجال التقييس واللجنة هذه مسؤولة عن اعداد واقامة نظام الشبكة [8] وتهدف هذه الشبكة الى تحقيق ما يلي [9] :

1. المساهمة في نقل التكنولوجيا لاغراض التنمية.
2. تخفيف القيود التقنية التي تقف في سبيل التجارة العالمية.
3. الحث على التنسيق في مجال التوحيد القياسي.

اما العضوية في المنظمة الدولية للتقييس فتكون على نوعين :

الاعضاء العاملون والمراسلون، في الدول العربية التالية بالنوع الاول : تونس، الجزائر، السعدوية، السودان، سورية، العراق، ليبيا، مصر، اما النوع الثاني فيضم الدول العربية الاردن، الامارات، البحرين، عمان، الكويت، لبنان، ، غير ان مشاركة الدول العربية في اللجان الفنية ضئيل جداً علماً بان هناك اكثر من (150) لجنة فنية تتفرع احياناً الى لجان ومجموعات عمل ويشارك فيها الالاف من المتخصصين من مختلف ارجاء العالم. وتقوم هذه المنظمات بتوثيق نشاطها من خلال اصدار المطبوعات وسلسلة الببليوغرافيات والادلة. ومن اهم المطبوعات التي اصدرتها المنظمة :

- Access to Standards Information , 1980.
- Information Management : the standards Contribution , 1985.
- Documentation and Terminology , 1981.
- International Standard Vocabularies , 1986.

وتضم هذه المنظمة في عضويتها (18) هيئة وطنية وتصدر هذه المنظمة عدداً من المطبوعات اضافة الى المواصفات التي تجاوز عددها (900) مواصفة عربية والفهرس السنوي الخاص بها ولا بد من الاشارة الى حالة التعاون التي تجلت بين المنظمة

العربية للمواصفات والمقاييس والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في سبيل نشر المواصفات العربية في التوثيق والمعلومات على نطاق واسع وعليه وافقت الاخيرة على نشر هذه المواصفات في مجلتها : المجلة العربية للمعلومات. وبالفعل صدرت المجموعتان التاليتان :

1. المجموعة الاولى (وتضم 18 مواصفة عربية) صدرت كملحق عدد (1) من المجلد السادسة الصادر في عام 1985.
2. المجموعة الثانية (وتضم 13 مواصفة عربية) صدرت كملحق خاص في العدد (1) من المجلد السابع عام 1986 واكملت في العدد الثاني من المجلد نفسه.

وقد دمجت اخيراً هذه المنظمة مع المنظمة العربية للثروة المعدنية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية واصبحت جميعاً (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين) كما انشئت منظمة اخرى تابعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي اضافة الى المنظمة الافريقية للمواصفات والمقاييس.

وتسعى المنظمة لاعتماد المواصفات الدولية عربيا حكما امكن ذلك وقد قامت بنشر جميع المواصفات الدولية والتي تعتبر وثائق مشروعات لمواصفات قياسية عربية ولقد توزيعها لا بداء الرأي والملاحظات، ولا يجوز العمل بها كمواصفة عربية الا بعد اعتمادها من قبل اللجنة العامة في المنظمة. ومن بين المواصفات التي ترجمت:

1 – التوثيق:– المستخلصات للمطبوعات والتوثيق (ISO 44) توفر هذه المواصفة ارشادات لاعداد وعرض مستخلصات الوثائق.

2 – التوثيق:– الدستور الدولي لاختصار عناوين الدوريات (ISO 4) وتهدف الى العمل كمرشد لاعداد اختصارات عناوين المطبوعات المسلسلة وغير المسلسلة.

3 – التوثيق:– عرض التقارير العلمية والتقنية (ISO 5966) وتحدد الخطوط العريضة المستخدمة في التقارير العلمية والتقنية.

4 – التوثيق:– الترقيم الدولي المعياري للكتاب (ردمك ISO 2108) (ISBN) .

5 – التوثيق:– الترقيم الدولي المعياري للمسلسلات (ردمد) .

اهداف التقييس

وتبنى هذه المجموعة من الاسس والمبادئ يصبح التقييس قادراً على تحقيق الاهداف التالية التي حددتها لجنة مبادئ التقييس في (مدت : ISO) وعلى النحو التالي :

1. توفير شامل فيما يتعلق بالجهد البشري، والمواد، والقدرة. . عند انتاج وتبادل السلع والمنتجات.
2. حماية مصالح المستهلك من خلال نوعية مناسبة وجيدة من السلع والخدمات.
3. تحقيق الامان، والصحة، والحماية في المعيشة.
4. الامداد بوسائل للتعبير والاتصال او التفاهم بين جميع الفئات المعنية او المهتمة.
5. تبسيط عمليتي الانتاج والتوزيع وازالة عوائق التجارة.

ويحقق التقييس هذه المجموعة من الاهداف عن طريق اصدار المعايير او المقاييس التي تتناول مجموعة الخصائص او الشروط او القواعد او المبادئ التي تساعد في تحقيق اقصى منفعة ممكنة، وعادة ما تتكون المعايير او المقاييس التي تصدر عن هيئات التقييس القومية او الدولية من :

1. مقدمة تعرف بالمعايير وهيئة اعداده. .
2. مجال وحدود تطبيق المعيار.
3. تعريفات باهم المصطلحات المستخدمة في المعيار.
4. نص المعيار او جسم المعيار، ويتضمن الخصائص او الشروط او القواعد. . الخ.
5. المراجع والمصادر التي تم الاعتماد عليها عند اعداد المعيار.

وتصدر المعايير، المقاييس، بشكل عام في عدد قليل من الصفحات الا ان هناك بعض المعايير التي تستغرق عددا كبيرا من الصفحات، يصل احيانا الى حوالي سبعين صفحة، ويتوقف طول او قصر عدد صفحات المعايير على الموضوع المعالج فيها.

تضم عملية التقييس بصفة عامة عمليتين اساسيتين هما : الاعداد والاستخدام، باعداد المعايير دون تطبيقها او استخدامها ليس له أي قيمة ولقد حددت (مدت : ISO) مجموعة من المبادئ العامة منها ان تكون هناك حاجة الى المعايير، ووجوب استخدام هذه المعايير، ووجوب التخطيط لها وعدم تكرار المعايير، وقد تم التركيز على ضرورة الحاجة الى المعايير وعدم تكرارها مع ما صدر من معايير اخرى لان عملية اصدار المعايير مكلفة للغاية وتحتاج الى الوقت والجهد. بالاضافة الى القيام بالعديد من المراحل هي [10]:-

المرحلة الاولى : ادراج المادة المقترحة ضمن برنامج عمل اللجنة الفنية المتصلة به.

المرحلة الثانية : تسجيل الاقتراح المبدئي (Draft Proposal) في السكرتارية المركزية.

المرحلة الثالثة : تقوم السكرتارية بتسجيل الاقتراح المبدئي كمعيار دولي.

المرحلة الرابعة : تتم الموافقة على مسودة المعيار الدولي (Draft International Standard) من جانب الاعضاء بنسبة لا تقل عن 75 %.

المرحلة الخامسة : ترد مسودة المعيار الدولي مرة اخرى الى السكرتارية المركزية لرفعها الى المجلس.

المرحلة السادسة : يقبل المعيار او مسودة المعيار الدولي كمعيار دولي من قبل المجلس.

المرحلة السابعة : يتم نشر المعيار الدولي .

وتحتاج اغلب المعايير الى مراجعة مستمرة نتيجة لحاجتها الى التقييم الفني المستمر وظهور طرق ومواد جديدة وبروز متطلبات نوعية وامنية جديدة. وكقاعدة عامة فان جميع المعايير الصادرة عن (مدت : ISO) ينبغي ان تراجع كل خمس سنوات وخاصة المعايير الصادرة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وبعد ان يتم نشر المعايير الموجودة الدولية يمكن ان تستخدم ويتم تطبيقها مباشرة حتى دون اقرارها او نشرها من جانب هيئات التقييس القومية، وهناك مجموعة من الطرق لتبني المعايير الدولية من جانب هيئات التقييس القومية لتصبح معايير قومية منها طريقة الاجازة او الاقرار وهي بسيطة لا تتطلب الا اعادة طبع او استنساخ نص المعيار الدولي، وطريقة صفحة الغلاف، أي عن طريق نشر المعيار بصفحة غلاف قومية، او عن طريق اعادة الاصدار كاملا بترجمة او بدون ترجمة وغير ذلك.

وفي الحقيقة يمكن لهيئات التقييس تبني اكثر من طريقة ومن الواضح بالنسبة للدول العربية ان طريقة الترجمة هي الاكثر شيوعاً فعلى سبيل المثال قامت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بترجمة مجموعة من المعايير الخاصة بمجال المكتبات والمعلومات بلغ عددها (28) معياراً. ويمكن القول ان عملية تبني المعايير الدولية في الدول النامية بأية طريقة وضعت له ما يبرره لان الدول النامية ومن بينها الدول العربية تنبهت الى موضوع التقييس في وقت متأخر وكانت الدول المتقدمة قد قطعت شوطاً طويلاً فيه.

مستوى التقييس

تشكل المستويات الاربعة التالية اهم مستويات التقييس وهي [11] :

(1) **المستوى الدولي**

واهم منظمات التقييس الدولية هي المنظمة الدولية للتقيس (ISO) وهناك منظمات متخصصة في ميادين محددة اهمها اللجنة الكهرتقنية (IEC) واللجنة الاستشارية الدولية للبرق والهاتف (CCITT) .

(2) **المستوى الاقليمي**

والمنظمة الاقليمية العربية لذلك هي المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس كما انشئت منظمة اخرى منبثقة عن مجلس التعاون لدول الخليج بالاضافة الى المنظمة الافريقية للمواصفات والمقاييس (RSO) .

(3) **المستوى الوطني**

ولدى معظم الدول العربية هيئات وطنية لاغراض المواصفات والمقاييس رغم ان بعضها لم يصدر أي مواصفة بعد والبلدان العربية بدون هيئات لهذا الغرض هي الصومال وجيبوتي وموريتانيا فقط.

(4) **مستوى المصنع او الشركة**

يقوم المصنع او الشركة بوضع مواصفات قياسية من اجل توحيد المشتريات والصناعات والمبيعات والعمليات الاخرى.

انواع المعايير الموحدة

هناك اكثر من اساس لتقسيم المعايير الموحدة الى فئات فهناك التقسيم على اساس السلطة المسؤولة عن الاصدار وهنا يمكن تقسيمها الى معايير قومية ومعايير عالمية، وكذلك يمكن تقسيمها وفقا لمجالات التطبيق كالمعايير الخاصة بالمنتجات الصناعية والمعايير الخاصة بالخدمات. ويمكن تقسيم المعايير الموحدة على اساس طبيعة ما تشتمل عليه من معلومات الى ست فئات رئيسية هي [12] :

1 – المعايير الخاصة بالابعاد: Dimentional Standards

وتهدف الى توحيد اشكال المنتجات واحجامها بغض النظر عن مكان او زمان انتاجها وذلك لضمان امكانات الاحلال والاستبدال.

2 – المعايير الخاصة بمستوى الاداء او الجودة : Performance or Quality

والهدف منها ضمان ملاءمة المنتج للطرف الذي انتج من اجله كمظلات الهبوط وتجهيزات التسلق ومعداته ومصابيح الانذار على الطرق. . . الخ.

3 – طرق الاختبار المعيارية : Standard Test Methods

وتستخدم في التعرف على مدى مطابقة المواد والعناصر لمعايير الاداء والجودة حيث تتيح اجراء المقارنات على اساس علمي مثل طرق التحليل الكيميائي للمنتجات الغذائية، وطرق تحديد او قياس مدى متانة المنسوجات وقياس مدى التلوث في وسط معين.

4 – المصطلحات المعيارية : Standard Terminology

حيث يرى البعض ان من الممكن لتوحيد المصطلحات وتقنيتها ان يؤدي الى رفع كفاءة الاتصال بمختلف مستوياته ولا يقتصر الامر هنا على الكلمات او الالفاظ وانما يشمل المختصرات والتسميات الاستهلالية، ومن امثلة هذا النوع ايضاً قوائم رؤوس الموضوعات المقننة والمكانز وخطط التصنيف وغيرها من لغات التكشيف.

5 – دساتير الممارسة : Codes of Practice

وتهدف الى ضمان تركيب الاجهزة وتشغيلها وصيانتها على احسن وجه، ومن امثلة هذا النوع في مجال تنظيم المعلومات دساتير الوصف البليوغرافي لاوعية المعلومات والمعايير الخاصة بالتحليل الموضوعي للوثائق وبخاصة في الاستخلاص.

6 – المواصفات الفيزيائية : Physical and Scientific Standards

ولهذا النوع وظيفة تختلف عن وظائف المعايير والمواصفات الفنية حيث تتم بالخواص الفيزيائية والكمية التي تشكل اساسا للقياس في مجالات الصناعة والتجارة كالطول والحجم والزمن ودرجة الحرارة.

الاتحادات والهيئات المهنية

كان لجهود هذه الهيئات العاملة في حقل المعلومات والمكتبات دوراً في نجاح التقييس حيث بدأت هذه المؤسسات نشاطها قبل ان يبدأ التقييس على المستوى الرسمي، الا انه عند ظهور هيئات التقييس القومية والدولية ظهر ايضاً نوع من التعاون والتنسيق بينها.

فعلى سبيل المثال تتخصص هيئات التقييس القومية والدولية في اصدار المعايير التي تتصل بجوانب الانتاج والاخراج الخاصة باوعية المعلومات بينما تركز الاتحادات

والهيئات المهنية على الجوانب الفنية مثل الفهرسة والتصنيف هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان الهيئات المهنية تساهم وتشارك في اعمال الهيئات الرسمية من خلال ابراز الاتحادات والهيئات العاملة في مجال المعلومات والمكتبات مثل الاتحاد الدولي للمعلومات والتوثيق، والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها واليونسكو والمركز الدولي – النظام الدولي لمعلومات الدوريات والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والى جانب هذه الهيئات والاتحادات المهنية توجد بعض الهيئات القومية التي لها جهودها المتميزة في التقييس مثل مكتبة الكونغرس التي تعد في حد ذاتها معملاً لاصدار المعايير في شتى مجالات العمل كالفهرسة الوصفية والموضوعية والتصنيف الى جانب سلسلة الاشكال الخاصة بالفهرسة المقررة الياً لاوعية المعلومات من كتب ودوريات وخرائط وغيرها[13].

اما بالنسبة للمواد والمصادر التي تصدرها مختلف منظمات وهيئات التوحيد القياسي فهي [14] :

1. فهارس او قوائم المعايير الموحدة التي تصدرها منظمات التوحيد القياسي المختلفة مثل:
- British Standards Yearbook
- Catalogue of the American National Standards Institute.
- Handbook of the Indian Standards Institution.
2. القوائم القطاعية الخاصة بالمعايير الموحدة في المجالات الموضوعية المختلفة كتلك التي تصدرها المنظمات السابقة.
3. النشرات الرسمية التي تصدرها منظمات التوحيد القياسي وعادة ما تشتمل على المعلومات المتعلقة بالمعايير الموحدة الجديدة والمراجعة، ومشروعات المعايير المقترحة، والتعديلات والمعايير الموحدة اللغات، والموضوعات المزمع اعداد معايير موحدة بشأنها.
4. قوائم تقنيات المكتبات مثل List of Overseas Standards التي يصدرها المعهد البريطاني للتوحيد القياسي.
5. مقالات العرض وقوائم المعايير الموحدة التي تنشر في مختلف المجلات العلمية والفنية.
6. نشرات الاستخلاص والتكشيف.

7. التقارير السنوية لمنظمات التوحيد القياسي والتي تشتمل على قوائم بالمعايير الموحدة التي تم اعدادها خلال الفترة التي يعطيها التقرير.
8. مراسلات المنظمات ذات الاهتمامات المماثلة داخل الدولة وخارجها.
9. البيليوغرافيات المتخصصة في مختلف مجالات التوحيد القياسي.

ويؤدي عدم الالتزام بشكل موحد في اخراج فهارس المعايير الموحدة الى مضاعفة الجهد والوقت لتجميع المعايير المتعلقة بموضوع معين او الاشارات الخاصة بها والصادرة في مختلف الدول، ولقد طرأ على هذا الموقف تحسن ملحوظ في الاونة الاخيرة عندما انشيء المركز الدولي لمعلومات المعايير الموحدة في المعلومات والتوثيق بالاتفاق مع اليونسكو والايزو في اطار برنامج اليونسيف بمقر امانة اللجنة الفنية 46 للايزو ISO / TC / 46 ببرلين، واصبحت امكانات هذا المركز متاحة لخدمة المنظمات القومية للتوحيد القياسي الراغبة في الحصول على قائمة بالمعايير الموحدة الخاصة بها الكترونياً.

التوحيد القياسي الوطني والهيئات العربية للمقاييس

تبرز الحاجة الى المواصفات القياسية الوطنية بالاضافة الى المواصفات العلمية وعلى المستوى الوطني توجد في معظم الاقطار العربية هيئات وطنية لاغراض المواصفات والمقاييس وقد تكون خدمات او دوائر لكل فرع من فروع الانشطة المختلفة، او سلطة عليا ملحقة بالادارة الوطنية لمكتب وطني للتقييس، والاقطار العربية بدون هيئات لهذا الغرض هي : الصومال وجيبوتي وموريتانيا [15]. اما مهام الهيئات الوطنية للمقاييس فيمكن تلخيها بالاتي [16] :

1. اعداد المواصفات الوطنية ونشرها وتقوم بضبط المشكلات التي لها صلة بالخصائص الوطنية مثل الخصائص اللغوية والخصائص الجغرافية والخصائص التنظيمية مثل الرموز الدالة على المكتبات ومراكز المعلومات.
2. تشجيع تبني هذه المواصفات وتطبيقها.
3. تأكيد مطابقة السلع والمنتوجات للمواصفات الصادرة واصداراتها
4. اتخاذ الاجراءات اللازمة لنشر المعلومات عن المواصفات.
5. تمثيل الدولة في اعمال المواصفات الدولية.

6. تنظيم كل التفاصيل والمشكلات العلمية التي ينبغي تقنينها على المستوى الوطني.
7. تعطي المواصفات الوطنية الصيغة التي تضمن تطبيق المواصفات الدولية على النطاق الوطني.

اهمية المعايير الموحدة كمصدر للمعلومات

تؤدي المعايير الموحدة في مجالات الصناعة الى تيسير الانتاج والتوزيع بالنسبة للمنتج كما انها تكفل التوحيد والجودة بالنسبة للمستهلك فضلاً عن توفير وقت كل منهما، والحد من التنوع والاختلاف الذي لا مبرر له مما يؤدي الى التشتت والاهدار. وهناك اعتراف عام بان المعايير الموحدة والمواصفات القياسية تعد من المصادر الاساسية للمعلومات في كل من العلوم البحته والتكنولوجيا حيث يفيد منها الباحثون ومهندسو النظم والتطوير ورجال الادارة، كما ان تعدد فئات هذه المصادر يعد في حد ذاته دليلاً على تنوع انماط الافادة، فمن الممكن الرجوع الى المعايير الموحدة لا للحصول على معلومات فقط وانما للافادة منها مباشرة في أي موقف علمي كما هو الحال مثلاً بالنسبة لقواعد الوصف الببليوغرافي. ولكن المشكلة ان طرق الافادة من مصادر المعلومات لا تكشف الا عن الجانب الاول فقط في معظم الحالات فقد تبين على سبيل المثال من دراسة الافادة من المكتبات المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا في بريطانيا ان المعايير الموحدة تاتي في المرتبة التاسعة بين ثلاث عشرة فئة من اشكال مصادر المعلومات وكذلك تبين ان مدى الطلب على هذه الفئة يختلف تبعاً لطبيعة الجهة التي يعمل بها المستفيد، كما لوحظ ايضاً ان اختلاف مدى الطلب على المعايير في مجال موضوعي الى اخر، حيث ظهر ان الطلب على هذه الفئة من مصادر المعلومات من جانب الباحثين العاملين اقل من مدى الطلب عليها من جانب المهندسين، كما تبين ان مدى الطلب يختلف وفقاً لطبيعة النشاط الذي يمارسه المستفيد، وهناك طريقة اخرى لقياس هذه الاهمية تعتمد على تحليل الاستشهادات الا انه لم يتوفر دليل استقرائي يعتمد على هذا النوع من التحليل ويمكن القول في حالة توفر مثل هذا الدليل فلا بد من مراعاة اقصى درجات الحرص في تفسير نتائجه لان الشركات الصناعية هي اكثر فئات المستفيدين اعتماداً على هذا الشكل من مصادر المعلومات، بينما تفيد دراسة انماط الاتصال العلمي ان رجال التكنولوجيا لا يسهمون في انتاج المعلومات بقدر ما يعتمدون على ما هو متاح في الانتاج الفكري وعلى ذلك فان نتائج

اعتمادهم على المعايير الموحدة لا يمكن تتبعها او قياسها بتحليل الاستشهادات المرجعية وهذا افتراض يحتاج الى تحقيق علمي يؤدي تتبعه الى تسليط الضوء على اهمية المعايير الموحدة كمصدر للمعلومات.

اما في مجال المعلومات والمكتبات فتعد المعايير الموحدة اداة لا غنى عنها بالنسبة لادارة المكتبة وامناء المكتبات وبدونها تصبح المكتبات مجرد مخازن لاوعية المعلومات. فالمعايير اداة ضرورية للتوحيد في العمليات الفنية وتقييم الخدمات المكتبية، والتخطيط لانشاء مكتبات جديدة وتحسين المكتبات الموجودة بالفعل. وقد كانت الاسباب التي ادت الى دخول التقييس في مجال المكتبات والمعلومات في جوهرها هي نفس الاسباب التي ادت الى دخوله في القطاعات الاخرى. اذ ان وجود الكثير من المكتبات ومراكز المعلومات التي تؤدي وظائف واعمال متشابهة ومكررة ادى الى نشوء الحاجة الى تقنين الطبيعة التكرارية لتلك الاعمال مما ادى الى ظهور المعايير الموحدة لتحقيق هذه العملية [17]. ومما لا شك في ان دخول هذه المعايير الى مجال المكتبات والمعلومات قد وفر كثيراً من الوقت والجهد والموارد والطاقة البشرية من خلال تحقيق مجموعة من الاهداف يمكن تلخيصها بالاتي[18]:-

1. تسهيل عملية التبادل الدولي ونقل المعلومات والخبرة بين المكتبات.
2. تحقيق المزيد من التبسيط في الاجاءات والممارسات.
3. اخراج الخدمات على اسس عالية من الكفاءة.
4. التوحيد والتجانس في مخرجات العمليات الفنية.

(1) **مجالات التقييس في المكتبات والمعلومات** :

تتنوع المجالات التي دخلها التقييس في مجال المعلومات والمكتبات وفقا لطبيعة ونوعية الاعمال والانشطة والوظائف المكتبية. وللتعرف على معايير الكتب وانتاجها وتحليلها والوصف البليوغرافي لها فان من المهم الاشارة الى دليل اليونسيتUnisit Guide الذي يهدف الى وصف وتحليل هذه المواد الوصفية والمعايير المتاحة، ويمكن ابراز الاقسام التسعة الرئيسة كما وردت في هذا الدليل على النحو الاتي[19] :

القسم الاول: الاعداد الفكري للوثائق والتحليل الموضوعي ويتم فيه ادراج المعايير التي تتناول العمليات الابداعية مثل كتابة البحث العلمي بما في ذلك عمليات اختيار المصطلحات وتحديد المفاهيم.

القسم الثاني: انتاج الوثائق: ويتناول المعايير والمواد الوصفية التي تتعلق بالجوانب المادية للوثائق وخطوات تصنيفها والوسائط التي تستخدم لنقل المعلومات ز

القسم الثالث : استنساخ الوثائق وتدرج فيه المعايير والمواد الوصفية التي تهتم بعملية الاستنساخ على الورق او على المصغرات وغيرها.

القسم الرابع: تمثيل المعلومات : ويضم المعايير التي تعنى باسلوب الكتابة من حيث اختيار الكلمات والهجائيات وعلامات الترقيم.

القسم الخامس : تحرير الوثائق: ويتناول المعايير التي تهتم بتنظيم النصوص في اوعية المعلومات والحواشي وكتابة المستخلص والتصوير والمقدمة والشكر وكشافات .

القسم السادس: اعداد التسجيلات البيلوغرافية: ويتناول المعايير المتعلقة بالوصف البيلوغرافي لاوعية المعلومات فضلاً عن تقنيات اسماء الدول واللغات وبطاقات الفهرسة اثناء النشر (فان) .

القسم السابع: تبادل البيانات المقرورة الياً: ويضم المعايير المتعلقة بتبادل البيانات البيلوغرافية باشكال مقرورة الياً حيث تحدد اشكال الاتصال (التبادل) وخاصة الاشكال الدولية.

القسم الثامن: ادارة مجموعات الوثائق: ويتناول المعايير الخاصة بالخدمات وتنظيم العمل المكتبي واسس وقواعد التزويد.

القسم التاسع: البيانات الرقمية: ويتناول المواد التي تتصل بتحديد طبيعة البيانات وانواعها ومعالجة وتمثيل البيانات وتقيمها وتحليلها.

التقييس في مجال الفهرسة او الوصف الببليوغرافي

في الوقت الذي توجد فيد قواعد فهرسة في كثير من الدول المتقدمة يفتقر العالم العربي الى مثل هذه القواعد الموحدة. وقد بدأت نشاطات تدوين قواعد الفهرسة مرة اجل التقييس في عام 1961 عندما عقد المؤتمر الدولي لمبادئ الفهرسة في باريس والذي اصدر قرارات اثرت على جميع قواعد الفهرسة ومرة ابرز القواعد التي تأثرت بتلك المبادئ والتي كان لها تأثيرها على نشاطات الفهرسة في الوطن العربي هي قواعد الفهرسة الانجلو امريكية حيث تقوم لجان مشتركة من جمعية المكتبات الامريكية ومكتبة الكونغرس وجمعية المكتبات في بريطانيا والجمعية الكندية بمتابعة هذه القواعد وتمخضت جهودها في اصدار الطبعة الثانية عام 1988 مما يعكس الجدية والسهر على حداثة وتمويل هذه القواعد بصورة مستمرة [20]. وتتألف هذه القواعد من قسمين الاول خاص بالوصف البيلوغرافي والثاني برؤوس الموضوعات. وقد حددت القواعد المبادئ الاساسية الا ان الممارسات الفعلية خلقت مشكلات لم تستطع القواعد ايجاد حل لها، ومن ابرز هذه المشكلات :

1-المؤلف : وتستعمل اكثر من صيغة في كتابته كأن يزيد عنصر او ينقصه او ان يكتب الاسم كاملاً او مختصراً.

2-المؤلف بغير اسمه : مما يؤثر على عمل المفهرس اذا لم يكن التغيير مذكورا في الوثيقة.

3-الاسماء الحقيقية والاسماء المستعارة.

4-الممارسة بين المكتبات ومراكز المعلومات متباينة وفقاً لطبيعة المكتبة ونوعية العاملين فيها.

5-اما الاسماء العربية فلها بالاضافة الى ما ذكر مشكلاتها الخاصة كالاختلاف بين المغرب والمشرق في كتابة النسب واسماء العوائل والالقاب بالاضافة الى كتابة الاسم الواحد في لكثر من صيغة، وهذه المشكلات ازدادت عندما بدأ استخدام الحاسب في التطبيقات المكتبية فاصبحت الحاجة ملحة الى تقييس صيغ الرؤوس ولذلك فان جهوداً حثيثة تبذل لبناء ملف الاسناد والذي يحدد الصيغة التي يجب ان تستخدم ويقود هذه الجهود الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ويتكون هذا الملف من العناصر التالية :

- الصيغة المعتمدة في لغة الاسم

- الصيغ الاخرى في لغة الاسم.
- الصيغة والصيغ الاخرى المعتمدة في اللغات الاخرى.
- المصدر
- تاريخ ادخال وتحديث تسجيله.

وقد نظمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اجتماع خبراء حول مداخل الاسماء العربية دعا فيه الخبراء المنظمة المذكورة الى التعاون مع المنظمات العربية والمكتبات الوطنية لبناء هذا الملف.

اما بالنسبة للوصف الببليوغرافي فتسود الملائمة بين ممارسات المكتبات ومراكز المعلومات بالنسبة للوصف الببليوغرافي اكثر منه للمداخل او الرؤوس ويعود الفضل في ذلك الى الجهود التي قادها الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات والمتمثلة في التقنيات الدولية للوصف الببلوغرافي (تدوب) وقد قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتعريب ستة منها كالتقنين الدولي للوصف الببليوغرافي للكتب، والمسلسلات، والمواد غير الكتب، والتقنين الدولي العام، الكتب القديمة، والموسيقى المطبوعة، هذا وقد ادلت كل من ايزو والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بدلوها فيما يخص الوصف الببلوغرافي وذلك في مواصفات الترقيم الدولي المعياري للكتاب (ISBN) (ردمك) والرقم المعياري الدولي للمسلسلات (ISSN) (رمدس) وغيرها، وفيما نحتاجه هنا [21] :

1- ضرورة التزام جميع المكتبات ومراكز المعلومات في الوطن العربي باتباع التقنيات الخاصة بالوصف الببلوغرافي وقواعد الفهرسة الانجلوامريكية.
2- العمل على اكمال التقنيات واجراء القواعد فيما يخص الوصف الببلوغرافي للمواد الاخرى (مقالات الدوريات، نصوص الكتب، الاوراق المنفردة في محاضر المؤتمرات) .
3- العمل على بناء ملف الاسناد لاسماء الاشخاص والهيئات وتمكين جميع الاطراف من استخدامه سواء كان ذلك يدويا او الياً.

(2) معايير التصنيف والتحليل الموضوعي

ان مدى الافادة من المعلومات يعتمد على القدرة والكفاءة في التعرف على المحتويات الموضوعية للوثائق. ويلاحظ في نظم التصنيف التقليدية ان هناك ثلاثة خطوط موجودة وتدعمها الهيئات والمنظمات الدولية من حيث المراجعة والتحديث المستمر وهي التصنيف العشري العالمي، وتصنيف مكتبة الكونغرس، وتصنيف دوي العشري. وهذه التصانيف هي المستخدمة على نطاق الوطن العربي معدلة او بدون تعديل، اما بخصوص قوائم رؤوس الموضوعات فليس هناك اتفاق حول اي القوائم تستخدم او حول تطويع هذه القوائم لاسس مقننة واشهر هذه القوائم هي :

1. قائمة رؤوس الموضوعات العربية / ابراهيم الخازندار.
2. قائمة رؤوس الموضوعات العربية / زاهدة ابراهيم.
3. قائمة رؤوس الموضوعات العربية / ناصر محمد السويدان.

صدرت مؤخرا قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى / شعبان خليفة ومحمد عوض عايدي. ومن الجدير بالذكر ان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد وضعت اسساً للشروط التي يجب ان تتوفر في قائمة رؤوس الموضوعات من خلال توصيات هيئة الركائز الفنية في التوثيق والمعلومات التي عقدت في عمان 1980 الا ان من القوائم العربية لم تلتزم بهذه الاسس – اما بالنسبة للقوائم الاجنبية فان قائمتي سيرز ومكتبة الكونغرس هما القائمتان الاكثر استخداماً (22).

(3) المعايير الموحدة الخاصة بلغات التكشيف وبناء المكانز

لتيسير سبل تداول المعلومات عبر الحدود الاقليمية لا بد من العمل على توحيد وترجمة لغات التكشيف واسترجاع المعلومات، واختبار المصطلحات لاستعمالها في لغات التكشيف " الاصطناعية " او مستقل تماما عن اللغات. ومن الممكن تحديد قواعد لاختيار المقابلات استناداً على قواعد اللغويات النظرية ودراسة الخصائص المشتركة في اللغات المختلفة، وقد اقرت اليونسيف التوجيهات الخاصة باختيار مصطلحات التكشيف وعرضها في شكل مكانز Thesaurus في :

(UNISIST Guideline for the Establishment and Development of Monolingual Thesauri – SC / WS / 555)

والمكانز هنا بتجميع للمصطلحات التي وضع عليها الاختيار مع التعبير عما في هذه المصطلحات من علاقات بطريقة تكفل اعلى درجات الاطراد والاتساق في التعبير عن الافكار والموضوعات لاغراض التكشيف والاسترجاع. وتكفل لنا المكانز في لغة الانتاج الفكري ولغة المستفيد من المعلومات الى لغة ذات شكل محدد لتحقيق اقصى درجات الكفاءة في الاختزان والاسترجاع [23].

وقد نشطت كل من ايزو والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس في هذا الشأن اذ صدرت المواصفات التالية :

- اسمو 578، التوثيق – ارشادات اعداد وتطوير المكانز احادية اللغة.
- المواصفة العربية 795، التوثيق – ارشادات اعداد وتطوير المكانز متعددة اللغات.
- المواصفة العربية 878، طرق فحص الوثائق وتعيين موضوعات واختيار معطيات التكشيف وتقابلها ايزو 5963 ومن حسن الحظ ان المنظمات العربية قد قبلت هذه المواصفات منهجاً لها عند اعداد المكانز الخاصة بنشاطاتها، كما ان المنظمات العربية في الدول العربية مطالبة بما يلي.

1. التأكد من الالتزام بالمواصفتين العربيتين 578، 795.
2. العمل على توحيد استخدام المصطلحات الدالة على نفس المفاهيم.
3. الابلاغ عن اي تطورات جديدة بالنسبة لمكانزها الى مركز التوثيق والمعلومات في الامانة العامة لجامعة الدول العربية بحكم كونه مركزاً ابداعياً للمكانز العربية.
4. تشكيل لجان خاصة للمر اجعة والتحديث لهذه المكانز.
5. التعاون في بناء " المعجم الوسيط " الذي يترجم بين المكانز المختلفة من اجل تبادل المعلومات في نطاق الشبكات في مختلف المستويات.

اما فيما يخص استخدام اللغة الطبيعية في التكشيف فان الطبيعة الخاصة للغة العربية تستدعي اجراء البحوث والتجارب اللازمة من اجل التغلب على المصاعب التي تعترض طريق هذا الاستخدام.

(4) التقييس في المصطلحات

لا بد من اللغة لتبادل المعلومات ولتسهيل ذلك لا بد من التقنين في وضع المصطلحات ومن هنا كان اهتمام ايزو على المستوى العربي شكلت الاولى اللجنة الفنية رقم 37 والثانية اللجنة الفنية رقم (5) للاهتمام بعلم المصطلح. وكان اهتمام ايزو ذا شقين الاول بعلم المصطلح ذاته والثاني النقحرة وحذت المنظمة العربية حذو ايزو بالنسبة للشق الاول اذ ترجمت جميع توجيهات ومواصفات ايزو التي اعدتها لجنتها الفنية. اما بالنسبة للشق الثاني فقد اصدرت ايزو المواصفة رقم 233 الخاصة بقحرة الحروف العربية الى اللاتينية، اما المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس فانها لم تقم باي نشاط سابق رغم انها مدعوة للقيام بدورها في هذا المجال وبخاصة بعد تنظيم ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات في تونس للمدة من 7 – 10 /7 / 1986 والتي اوصت بما يلي :

1. الاتفاق على منهجية محددة لوضع المصطلحات في اللغة العربية.
2. مطالبة اللجنة الفنية لعلم المصطلحات التابعة للمنظمة العربية للمواصفات باستكمال ترجمة دليل علم المصطلح الذي اعده هلموت فلبر ونشرته اليونسكو.
3. العمل على وضع مواصفة خاصة بقواعد المناقلة الصوتية Transcription والمناقلة الحرفية Transliteration بين الحروف اللاتينية والحروف العربية.
4. تعريب المواصفة ايزو (6156) الخاصة بمعالجة المعلومات لتسهيل عملية تبادل المعلومات المصطلحية على الاشرطة.
5. اعداد نظام تصنيف موحد للمصطلحات ضمن الوطن العربي يستفيد من تجارب بنوك المصطلحات لدى مختلف الشركات ومركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح.

ولم يتوقف نشاط المنظمتين العربية والدولية عند حد علم المصطلح بل قامتا بوضع المصطلحات القياسية في مختلف ميادين المعرفة في مواصفات عددها بالنسبة لايزو اكثر من 300، اما بالنسبة للمنظمة العربية فقد صدرت (50) مواصفة اضافة الى (21) مشروع مواصفة عربية [24].

معايير تخزين واسترجاع المعلومات الياً

الخطوة الاولى في ميكنة عمليات المكتبات هو تحويل بيانات الوثائق من الشكل العادي الى الشكل الذي يمكن ان تفسره وتستوعبه الالة وفي الوقت الحاضر تزايد عدد المكتبات ومراكز المعلومات التي تستخدم الحاسبات في مختلف الانشطة كالتكشيف والاستخلاص والعمليات الفنية وكان للمشروع الكبير في التجهيز الببليوغرافي الذي طورته مكتبة الكونغرس تحت اسم مارك (MARC) الدور الكبير في ارساء معايير الالة في الوصف الببليوغرافي للوثائق وتبادل البيانات المقروءة الياً وقد حظي بالتوحيد من قبل منظمات التوحيد القياسي سواء في الولايات المتحدة او في انكلترا، ويعتبر مجال تجهيز المعلومات غنياً الى حد كبير بتوفير المعايير الموحدة التي تتصل بكل انشطة التجهيز الالي فهناك معايير مقننة لاوعية التخزين الالية مثل البطاقات المثقبة والشرائط المثقوبة والممغنطة، وقد تطورت وتنوعت طرق تجهيز المعلومات الياً لتفي بالاحتياجات المتزايدة لانشطة الخدمات المكتبية والمعلوماتية، وتطورت المعايير الخاصة في هذا المجال لمواكبة التطور الحاصل في ميادين الخزن والاسترجاع الالي وتقوم اللجان الفرعية للجنة الفنية رقم (97) في الايزو ISO / Tc / 97 بوضع المعايير الخاصة في هذا المجال [25].

(5) التقييس في مجال المعلومات

ان النمو المتسارع للمعلومات في مختلف الميادين وعملية توفير هذه الثروة للمستفيدين قد اديا الى انشاء نظم معلومات في حقول مختلفة والتفاعل بين هذه الميادين يدفع الى تبادل المعلومات على المستوى الوطني والاقليمي والدولي مما يؤدي بالتالي الى استخدام المواصفات فهي تؤدي الى الاقتصاد في الجهد البشري وتسهم في تقليص العوائق الفنية والاقتصادية للمعلومات. اما الميادين الرئيسة التي تغطيها المواصفات في حقل المعلومات فيمكن تلخيصها بالاتي [26] :

1 – الافراد: ومن ذلك تقنيات الادارة الاساسية وانماط استخدام المعلومات وخلق بنية عمل ملائمة خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الانسان والالة.

2 – المعلومات: ومن ذلك نقل المعلومات وتخزينها واسترجاعها، ومصادر المعلومات والاتصالات، والاستنساخ بما في ذلك التصوير المصغر، والمصطلحات والنقحرة.

3 – النظم: ومن ذلك تكنولوجيا المعلومات ونظم الحاسوب واتمتة المكاتب والاتصالات السلكية واللاسلكية والامن الخاص بالنظم واساليب البحث وتقنيات لتشخيص المشاكل.

وباستعراض هذه الميادين ومقارنتها مع ما صدر حتى الان عن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس نرى ان الشقة لا تزال شاسعة بين ما انجز فعلاً وبين ما تم انجازه. ونظراً لاهمية هذا الموضوع فقد دعت اليونسكو بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات افلا (IFLA) الى اجتماع لبحث مسألة المواصفات في التوثيق والمعلومات واصدرت دليلاً للمواصفات لتداول المعلومات الا ان المواصفات المتاحة ليست دولية الا جزئياً يضاف الى ذلك التاخير في قبول المواصفات بصورة عامة ولهذا لا بد من وضع وتنفيذ برنامج تقييس يغطي كل دورة المعلومات بدءاً بابداعها حتى استخدامها.

التوحيد القياسي لبراءات الاختراع

وقد قامت اللجنة الفنية للتوحيد القياسي بوضع بعض المعايير الموحدة والتوصيات والارشادات بهدف تطوير نوعيات المصادر الاولية وبعض المصادر الثانوية لمعلومات براءات الاختراع وتتناول هذه المعايير الموحدة والتوصيات ما يلي [27] :

1. اخراج وثائق براءات الاختراع وصحفها وعرض هذه الوثائق والصحف ومحتوياتها.
2. البيانات الببليوغرافية والترميزات الخاصة بوثائق براءات الاختراع.
3. المصغرات العلمية واوساط تسجيل البيانات القابلة للقراءة بواسطة الحاسبات الالكترونية والخاصة بوثائق براءات الاختراع.
4. اعداد المستخلصات.

الحصر الببليوغرافي للمعايير الموحدة

توجد في الكثير من دول العالم هيئات حكومية وغير حكومية تتولى اصدار المعايير الموحدة والوثائق الخاصة بها، ومن الممكن لهذه الوثائق ان تكون في اوراق مفردة او في نشرات تتكون من عدة صفحات كما انها عادة ما تصدر موسوعة برقم كودي مكون من ثلاثة عناصر اساسية :

العنصر الاول: عبارة عن مجموعة من الحروف تدل على الجهاز المسؤول عن اصدار الوثيقة ويمكن ان يكون اختصاراً او اسماً استهلالياً.

العنصر الثاني: هو الرقم المسلسل للوثيقة.

العنصر الثالث: تاريخ صدور الوثيقة.

والوسيلة التي يمكن من خلالها تتبع المعايير هي تلك القوائم التي تصدرها الاجهزة القومية والعالمية المسؤولة عن اقرار هذه الوثائق في صورتها النهائية، ومن امثلة هذه القوائم ما يصدر في الكتاب السنوي للمعهد البريطاني للمعايير الموحدة British Standard Yearbook اما المعايير الموحدة والمواصفات القياسية الجديدة التي تمت مراجعتها فتصدر في نشرة شهرية يصدرها المعهد نفسه بعنوان Sinews (British Standard Institution) وبينما تصدر معظم المعايير البريطانية عن هيئة مركزية واحدة هي المعهد البريطاني فان الموقف يختلف في الولايات المتحدة حيث يقوم عدد كبير من الهيئات كالاجهزة الحكومية، او الهيئات المهنية والجمعيات التقنية باعداد هذه المعايير، اما الجهة المركزية وهي المعهد القومي الامريكي للمعايير الموحدة (American National Standards Institute) فيقوم بمهمة التنسيق والتجميع ويصدر هذا المعهد فهرساً سنوياً يضم حوالي 4000 وثيقة وتلحق به نشرة تصدر كل شهرين بعنوان :

Lusting of New and Revised Anerican national Standards

ولهذه المعايير والمواصفات نظائر في جميع الدول الصناعية المتقدمة وخاصة المانيا وفرنسا واليابان [28].

وكذلك تقوم المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) باصدار عدد كبير من الببليوغرافيات الخاصة بالمعايير والمواصفات العالمية في كل من المنتجات الزراعية

والغذائية والتوثيق والمصطلحات والمعاجم والتصوير الفوتغرافي وغيرها، وفي البلدان النامية يوجد جهازان تابعان لهذه المنظمة يهتمان بوضع المقاييس وهما جهاز التنمية (DEVCO) ومكتب التنسيق الدائم لوضع المقاييس بالبلدان النامية (DEVPRO) وتوجد هيئات عالمية في هذا المجال في قطاعات متخصصة مثل اللجنة الدولية للالكترونيك، والاتحاد الدولي للاتصالات عن بعد كما توجد على المستوى الاقليمي هيئات اخرى مثل الهيئة الاوربية لوضع المقاييس وهذه الهيئات على اتصال دائم مع منظمة (ISO) . وقد انشأت بعض البلدان بنوكاً الية للبيانات الخاصة بالمقاييس والتقنيات وذلك مثل (NORMADOC و (NORMATERM) الموجودان في فرنسا والتابعان للجمعية الفرنسية لوضع المقاييس (AFNOR) [29].

فضلاً عن ذلك فان هناك العديد من فهارس او قوائم المعايير الموحدة التي تصدرها مختلف منظمات التوحيد القياسي والاتحادات المهنية المختلفة.

هوامش البحث :

1. RJP Carey finding and using technical in tormatien Londan Edward Arnold , ltd, 1966. P. 61.
2. Henrie tt. D. Arrom (etal) organizations contributing to Development of library standards – library trends – vol 31 (2) 1982 P. 1980.

3- سعد محمد الهجرسي. المعايير الموحدة لمراكز المعلومات العامة. القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ادارة التوثيق والاعلام، 1977، ص 27.

4. Standard for libraries. In : Encyclopedia of library and information science.

5- بولين اثرنون. مراكز المعلومات : تنظيمها وادارتها وخدماتها. ترجة حشمت قاسم، القاهرة : مكتبة غريب ن 1981، ص313 – 314.

6 – حشمت قاسم. مصادر المعلومات : دراسة لمشكلات توفيرها بالمكتبات ومراكز التوثيق.

7 – يسرية عبد الحميد زايد ص61.

8- محمد حسن كاظم الخفاجي وعامر ابراهيم قنديلجي. بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هيئة المعاهد الفنية، 1992، ص275.

9- حشمت قاسم، مصدر سابق، ص165.

10. ISO- ISO directives for the technical work of ISO Geneva , ISO, 1985. . P. 16.

11- محمود احمد اتيم. المواصفات في التوثيق والمعلومات لتطوير الشبكة العربية الندوة حول الشبكة العربية للمعلومات للفترة من 8 – 12 / 6 /

12- يسرية عبد الحميد زايد. مصدر سابق، ص81 – 82.

13- يسرية عبد الحميد زايد. مصدر سابق، ص89 – 94.

14- بولين اثرنون. مصدر سابق ص322 – 323.

15- محمد حسن كاظم الخفاجي وعامر ابراهيم قنديلجي، مصدر سابق، ص276.

16- سيسيل وسلي. المواصفات والمعايير الموحدة. المجلة العربية للمعلومات. مج5، ع2.

17- سعد محمد الهجرسي. المعايير الموحدة لمراكز المعلومات العامة. القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ادارة التوثيق والعلوم، 1977، ص 27.

18- يسرية عبد الحميد زايد. مصدر سابق، ص72.

19- يسرية عبد الحميد زايد. مصدر سابق، ص84 – 85.

20- محمد محمد الهادي. الادارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات. الرياض : دار المريخ، 1982، ص308.

21- محمود احمد اتيم. مصدر سابق، ص، 517 – 519.

22- محمود احمد اتيم. مصدر سابق، ص، 521.

23- بولين اثرنون. مصدر سابق، ص345، – 346.

24- محمود احمد اتيم. مصدر سابق، ص509-511.

25- محمد محمد الهادي. مصدر سابق، ص313 – 315.

26- محمود احمد اتيم. مصدر سابق، ص507-508.

27- حشمت قاسم. مصدر سابق، ص150.

28- حشمت قاسم. مصدر سابق، ص164.

29- كلير غنيشا وميشال مينو. علوم وتقنيات المعلومات والتوثيق. تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987، ص338 – 339.

Unified Criteria As A Source Of Information

By

Dr. Mohammed A. Aliewi, Dr. Mejbel Al-Malki & Iamal A. bdul-Wahed

Information & Libraries Dept., College of Arts, University of Basrah

Abstract

In Different humanitarian and social aspects, there are a lot of specialists who don't give certain importance for the use of unified criteria as a source of basic information while writing any conceptual product (whether it is a research, a report, etc....) besides its mentioning while teaching.

The Present paper shades the light upon the importance of the use of unified criteria as a basic source of information and all its other forms (whether they are conventional or electronic).